الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محضر جلسة

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

عـــــــــــــدد 05

تاريخ الاجتماع: الاثنين 13 نوفمبر 2023.

جدول الأعمال الاستماع الى ممثلي رئاسة الحكومة حول ميزانية مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

الحضور:

- الحاضرون: (09)

- المتغيبون: (01)

- المعتذرون: (00)

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (10).

ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة صباحا (00: 10).

ساعة رفع الجلسة: الثانية بعد الظهر وخمس وعشرون دقيقة (25: 14).

المداولات:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الخميس 09 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى ممثلي رئاسة الحكومة حول مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وفي مفتتح الجلسة قدمت السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة لمحة عن الرؤية الاستراتيجية لرئاسة الحكومة والمتمثلة في تطوير آليات الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة لترشيد التصرف في المال العام وتقديم أفضل الخدمات للمواطن وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تأمين ديمومتها وتحسين مواردها الذاتية فضلا عن ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية وحسن توظيفها للتأسيس لتنمية مستدامة وعادلة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وتنقسم هذه الاستراتيجية إلى محورين رئيسيين:

- **محور أول:** يتعلق بتطوير الإشراف وتنسيق العمل الحكومي مع مختلف الأطراف والعمل على إعداد وتنفيذ القوانين والنصوص التطبيقية،
- **محور ثان:** يتمثل في رفع تحدي التحديث الإداري وذلك بتعزيز ثقافة الأداء في التصرف العمومي وترشيد الموارد.

وأضافت أن هذه الرؤية يتم تجسيدها في سبعة مجالات:

1. **تحديث الإدارة والوظيفة العمومية** وفق مبادئ الحوكمة التي تفرض إعادة تنظيم طريقة عمل الإدارة العمومية وتحديثها ومراجعة المهام والصلاحيات الممنوحة لمختلف الهياكل وترشيد تنظيمها،

2. **حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية** قصد تركيز دور الدولة كمساهم من خلال بعث هيكل موحد للتصرف في المؤسسات العمومية. كما تشمل حوكمة قطاع الإعلام العمومي السمعي والبصري الذي يشكو بدوره عدّة صعوبات في محيط تعدديّ ومتنوّع تشتدّ فيه المنافسة وتتسارع فيه التطوّرات التكنولوجيّة وتتغيّر فيه سلوكيّات المستعملين تبعا لذلك،

3. **إعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الشراكة مع القطاع الخاص** كصيغة تعاقديّة لإنجاز المشاريع طبقا لأحكام قانون 2015 المتعلّق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ، نظرا لمساهمة آلية الشراكة في تحقيق اقتصاد مستدام والرفع من مردودية الهياكل الإدارية وتطوير الخدمات المسداة للمستثمر والتسريع في وضع آلية مندمجة للاستثمار،

4. **ترشيد التصرف في الموارد الطبيعيّة** عبر الإشراف على تطوير الاقتصاد الازرق وحوكمة أفضل للإمكانيات والموارد وذلك من أجل الاستغلال الجيّد للفرص التي تُتيحها السواحل التونسية في المجال، وللحد من المخاطر البيئية ومجابهة تغير المناخ والكوارث ومراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

5. **مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة** طبقا لأحكام القانون الأساسي لسنة 2015 المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لدى رئاسة الحكومة (الفصل 66) عبر تحديد وإصدار المبادئ التوجيهية الكفيلة بالتوقي من

الإرهاب والمساعدة على وضع البرامج والسياسات التي تهدف الى التصدي للجريمة المنظمة.

6.**تطوير العلاقة مع المجتمع المدني** عبر متابعة إجراءات التصاريح لتأسيس الجمعيات الوطنية والأجنبية وشبكات الجمعيات وإحداث الأحزاب، إضافة إلى دعم مكونات المجتمع المدني حتى يكون مساهما في ترشيد العملية التنموية وفسح المجال أمام الجمعيات لتصبح شريكا فعّالا في العملية التنمويّة.

7.**المحافظة على الذاكرة الوطنية** من خلال دعم الأرشيف والتوثيق للمحافظة على الموروث الوطني والوثائق بكل ما يكتسيه من تعبير على السيادة الوطنية ودعم لتاريخها وذاكرتها.

وتطرقت السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة إلى جملة الضوابط المحددة لهذه الاستراتيجية والتي منها المنوال التنموي تونس 2035 والبرنامج الوطني للإصلاحات وعدد من الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجية التحول الرقمي 2025 واستراتيجية رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات وتحديث الوظيفة العمومية.

وختمت مداخلتها بتقديم بسطة عن التقسيم البرامجي لمهمة رئاسة الحكومة حيث تضم 6 برامج (تمت الإشارة إليها سابقا) توزعت اعتماداتها على النحو التالي:

- نفقات التأجير: 549 195 أد وتمثل نسبة 71.81 % من ميزانية المهمة،
- نفقات التسيير: 092 21 أد وتمثل نسبة 7.75 % من ميزانية المهمة،
- نفقات التدخلات: 791 50 أد وتمثل نسبة 18.65 % من ميزانية المهمة،
- نفقات الاستثمار: 870 4 أد وتمثل نسبة 1.79 % من ميزانية المهمة.

وفي تفاعلهم مع مداخلة السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة، اعتبر السادة النواب أنّ المقاربة التشاركية تقتضي أن تكون هذه الجلسة تتويجا لعدة جلسات سابقة بين أعضاء اللجنة وممثلي رئاسة الحكومة لإعداد مشروع ميزانية المهمة بما يمكّن نواب الشعب من المساهمة الفعلية في توظيف الاعتمادات حسب احتياجات المرحلة الحالية، وعبروا عن آمالهم في تدارك ذلك في السنوات القادمة.

وتطرقوا إلى قطاع الرقمنة واعتبروه أنجع آلية قادرة على إرساء الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتحديث الإدارة العمومية بما يجعلها رافدا للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ورافعة للتنمية المستدامة. كما اعتبروا أنّ الاعتمادات المرصودة للبرنامج الخامس المتعلق بتحديث الخدمات الإدارية والبالغ حوالي 2 م.د لا تعكس هذه الأهمية، واقترح أحد النواب النظر في إمكانية الترفيع في هذه الاعتمادات عبر تحويلات من بعض البرامج الاخرى على غرار البرنامج عدد 2 المتعلق بالرقابة (حوالي 62 م.د) باعتبار أن تعزيز الرقمنة سيضمن شفافية المعاملات وبالتالي التقليص من كلفة الرقابة.

هذا وشدد السادة النواب على مراجعة السياسة الاتصالية عبر تكثيف الحملات التحسيسية والإشهارية لمزيد التعريف بالكم الهائل من التطبيقات الإعلامية بما يضمن انخراط المواطنين ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي ويساهم في الرفع من نسبة استعمال الخدمات الإدارية على الخط والتي لا تتجاوز حاليا 18%.

هذا وأشار عدد من النواب إلى وجود فجوة كبيرة في مجال التحول الرقمي بين المعطيات النظرية والواقع المعاش في العديد من الجهات الداخلية والمناطق الريفية.

وفي سياق متصل طالب عدد من الأعضاء بضرورة التسريع في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص عدد الوثائق الإدارية وآجال الردّ بما يدفع بالمبادرات الخاصة ويحد من هجرة الأدمغة والكفاءات الشابة ويعزز جلب الاستثمارات الخارجية.

وفي معرض إجابتها، أكدت السيدة مديرة الديوان على ضرورة إيجاد موازنة بين تسريع الإجراءات وحماية المصلحة العامة للمواطن مشيرة إلى وجود مشاريع تمكين اقتصادي للشباب على مستوى عديد الوزارات، وأنّ النية متجهة لإحداث صندوق في الغرض بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل المشاريع التي تتماشى وأولويات الدولة وخصوصية الجهة بما يضمن نجاحها وديمومتها.

وفي نفس السياق أشار السيد مستشار رئيس الحكومة إلى وجود مشاريع نموذجية لتبسيط الإجراءات الإدارية يجري تعميمها على جميع الوزارات بعد أن كانت حكرا على تلك التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية. هذا فضلا عن صدور الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المتعلق بمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة، مضيفا أنه سيتم إحداث منصة موّحدة للإجراءات الإدارية وأكد ضرورة تفعيل الترابط البيني بين مختلف الإدارات لتأمين تبادل الوثائق الإدارية فيما بينها مشيرا إلى وجود عدة برامج ومشاريع في مراحلها الأخيرة ستُعرض على مجلس وزاري ومن ثمة سيتم الانطلاق في إنجازها.

وعن السياسة الاتصالية لرئاسة الحكومة، أقر السيد المستشار وجود نقص في هذا المجال، وأكد أنه بعد التشاور مع كل المتدخلين سيتم بلورة رؤية استراتيجية في الغرض وتفعيل وحدة الاتصال التي تم إحداثها منذ سنة 2018 في مفتتح السنة القادمة.

وحول الاعتمادات المرصودة لبرنامج الاتصال والإعلام والتكوين، أوضح أن جُلها موجه للمؤسسات الوطنية على غرار التلفزة الوطنية وصحيفة la presse والإذاعة الوطنية وغيرها من المؤسسات التي تمر بصعوبات مالية وتتطلب تدخلا لإعادة هيكلتها.

أما فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لبرنامج تحديث الإدارة، أفادت السيدة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف، ان تخصيص 2 م.د لهذا البرنامج لا يعكس حجم البرامج التي سيتم تنفيذها في إطار استراتيجية التحول الرقمي 2025 باعتبار أن رئاسة الحكومة هيكل إشراف وأن تنفيذ هذه البرامج سيكون على مستوى الوزارات القطاعية. أمّا عن الاعتمادات المخصصة لبرنامج الرقابة فأوضحت أنّ أغلبها موجه لخلاص أجور موظفي المحكمة الإدارية والتي يتم العمل على إعادة هيكلتها وفق رؤية استراتيجية، مؤكدة على ضرورة استمرار آليات الرقابة وذلك بهدف المحافظة على المال العام والقيام بالتدقيق اللازم.

هذا وتساءل السادة النواب عن برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بما يضمن انخراطها في منوال التنمية مع ضمان الحقوق المكتسبة وحماية الوضعيات الاجتماعية لأعوانها خاصة بعد الاتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل على معالجتها حالة بحالة

وأوضحوا أنه كلما تأخرت الإصلاحات كلما ارتفعت الكلفة المحمولة على المجموعة الوطنية.

كما تم التطرق الى عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي تم الانطلاق فيه منذ سنة 2016 بالاستفسار عن مدى وجود تقييم لهذه الآلية وعن عدد المشاريع التي تم إنجازها في هذا الإطار.

وتم الاستفسار أيضا عن مدى تقدم مشروع تطهير الإدارة العمومية. كما تم التساؤل عن مدى وجود برنامج إصلاحي خاص بالمدرسة الوطنية للإدارة وطالبوا بإعادة مراحل تكوين الإطارات العليا والمتوسطة للعمل بالوزارات والجماعات المحلية.

وفي تفاعلها أفادت السيدة مديرة الديوان أنّ قطاع الطاقات المتجددة يعتبر الأكثر استئثارا بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف الحد من العجز الطاقي حيث تم برمجة جملة من المشاريع على كامل تراب الجمهورية، مشيرة إلى أنّ الطاقات المتجددة تندرج ضمن الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة حيث ستمكن من الحد من الانبعاث الإشعاعي بنسبة 30% في أفق 2035 (الاستراتيجية الوطنية للتحول الطاقي 2035) إضافة إلى الاقتصاد في التكلفة.

وأضافت أنّ آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكرست كذلك في معالجة إشكالية الشح المائي بسبب نقص الامطار وتوالي سنوات الجفاف وذلك بالبحث عن حلول جديدة كتحلية مياه البحر ومعالجة مياه التطهير وإعادة استعمالها في الرّي.

وعن إصلاح المؤسسات العمومية، أفادت أن سياسة الدولة واضحة في هذا المجال وأنه لا للتفويت في المؤسسات العمومية بصفة كلية أو جزئية، وأضافت أن محدودية ميزانية الوزارة لن تؤثر على النهج الإصلاحي الذي انطلق فعليا بالشراكة مع الاتحاد العام التونسي للشغل، غير أن تعقد الإشكاليات وكثرة المتدخلين جعلت نسق الإصلاح بطيئا. مؤكدة على أنّ الإصلاحات تتم مع مراعاة السيادة الوطنية ودون إملاءات خارجية.

وأفاد السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع أن المنشآت العمومية موروث ثقيل على كاهل رئاسة الحكومة يتطلب إعادة هيكلة شاملة وأن الجهود حثيثة لإيجاد آليات تضمن سلاسة القرارات رغم كثرة المتدخلين. كما شاطر السادة النواب الرأي حول ضرورة إعادة هيكلة المدرسة الوطنية للإدارة حتى تستعيد إشعاعها في تكوين إطارات عليا ومتوسطة قادرة على الرقي بأعمال الإدارة.

هذا وتطرق العديد من النواب الى علاقة الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، وأشاروا إلى أن السيد رئيس الجمهورية أكد في العديد من المناسبات ضرورة القيام بثورة تشريعية لإيجاد حلول للإشكاليات العالقة، وأنّ عدد المبادرات التشريعية الصادرة عنهم فاقت مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والتي اقتصرت في أغلبها على مشاريع اتفاقيات قروض.

هذا وقدم النواب جملة من الملاحظات حول طريقة تعاطي ممثلي الوظيفة التنفيذية في الحكومة وفي الجهات مع نواب الشعب بخصوص طلبات اللقاء والأسئلة الكتابية وطلبات الاستماع وعدم التفاعل معها بالشكل المطلوب، واعتبروا أنّ ذلك يحول دون ممارسة

نائب الشعب لدوره الرقابي والتواصل مع الوظيفة التنفيذية للتعبير عن مشاغل ناخبيه، مشدّدين على ضرورة معالجة هذه المسألة في اتجاه مزيد التنسيق والانسجام.

وفي إجابتها أكدت السيدة مديرة الديوان على أن المسؤولية بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية مشتركة وان الأهداف واحدة ما يقتضي ضرورة الانسجام بينهما لتحقيق المصلحة العليا للوطن. وبيّنت أن التأخير في إحالة مشاريع القوانين يعود في جزء كبير منه إلى المقاربة التشاركية التي تعتمدها الحكومة وما يقتضيه مسار إعداد مشروع القانون من اجتماعات مع المعنيين بموضوع التشريع ورأي الخبراء وبلورتها بصفة قانونية بما يضمن تقديم نص جيّد يرقى لمستوى التطلعات.

ولدى تدخله، أشار السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع إلى وجود عدد من مشاريع القوانين التي سيتم إحالتها على أنظار المجلس قريبا والمتعلقة بالإدماج المالي ومجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة البيئة وعدة نصوص أخرى تتعلق بالصفقات العمومية والوظيفة العمومية وتقنين استعمال الطائرات المسيّرة والتشريع المتعلق بالهياكل الرياضية وغيرها. كما أضاف أنّ الإشكال ليس في كتابة نص قانوني وإنما في إيجاد إطار تشريعي يترجم أهداف الاستراتيجيات والبرامج الوطنية على أرض الواقع ويحوّلها إلى خطط عمل وذلك من خلال إرفاق النصوص التطبيقية لمشاريع القوانين.

وللإجابة عن السؤال المتعلق بمدى وجود تحيين لقائمة الأحزاب والجمعيات، أكد السيد المستشار أن دستور 25 جويلية 2022 لم يضيّق على الحقوق والحريات وأنّ النصوص التي يتم تطبيقها في هذا المجال تفرض جملة من التزامات على الأحزاب والجمعيات مثل التقارير الأدبية والمالية وأن كل إخلال بهذه الالتزامات يؤدي إلى حلّها.

وفي نفس السياق استفسر السادة النواب عن مدى التقدم في مراجعة القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وبرنامج الحراك الوظيفي وبرنامج تطهير الإدارة، وعن مدى وجود نية لمراجعة الامر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية والأوامر المنقحة له لحلحلة جملة من الإشكاليات في هذا المجال.

كما تم التطرق إلى منظومة الشراء العمومي الخط حيث رأى البعض أنها عنصر معرقل لعمل الإدارة في ظل ضعف شبكة الانترنات وطول إجراءاتها.

وفي تفاعله أكد السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع أنه تم فعليا الانطلاق في تنفيذ برنامج تطهير الإدارة وتم تكوين لجان للتدقيق في الشهائد العلمية تضم أعضاء من سلكي الرقابة والتفقد وذلك بالتنسيق مع الوزارات التي تتولى إسنادها والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وسيتم تضمين كل المخرجات ضمن تقرير نهائي. مبيّنا أنه في صورة التأكد من وجود خروقات، سيتم تطبيق الأمر عدد 591 لسنة 2023 مؤرّخ في 21 سبتمبر 2023 واعتبار أنه ما بُني على باطل فهو باطل وأن كل تدليس سيؤدي الى الشطب من

الوظيف بصرف النّظر عن التتبّعات القضائية لكل من ساهم في هذه الخروقات مع ضمان حق الدفاع.

كما تعرض السيد المدير العام بالهيئة العامة للوظيفة العمومية الى مسألة الحراك الوظيفي، مبيّنا أنها تتطلب إطارا تشريعيا ملائما في بعديه الأخلاقي والقيمي وأنه تم خلال السنة الحالية تكوين لجنة تضم ممثلين عن كل الهياكل المتدخلة لإعداد نسخة أولية تم الانتهاء منها خلال شهر أكتوبر وإحالتها الى مختلف الوزارات لإبداء الرأي حولها في انتظار ضبط صيغة نهائية تُعرض على مجلس وزاري للمصادقة. هذا علاوة على صدور الامر عدد 387 المؤرخ في 18 افريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية وإطلاق منصة بورصة الحراك الوظيفي لفائدة الجماعات المحلية. وسيتم في مفتتح سنة 2024 إطلاق منصة بورصة الوزارات والمؤسسات العمومية وستصاحبها عدة حملات تحسيسية وإشهارية للتعريف بها وللتحفيز على اعتماد هذه الآلية.

وحول مراجعة الأمر المتعلق بالصفقات العمومية بيّنت السيدة رئيسة هيئة مراقبة المصاريف العمومية أن المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، أقرّ بعض الأحكام الاستثنائية التي من شأنها التسريع في إنجازها. كما وقع التخلي عن الرقابة الثنائية بخصوص المشاريع الممولة خارجيا مشيرة إلى وجود أمر بصدد الدرس في هذا المجال تم إحالته إلى الوزارات لإبداء الرأي حوله.

هذا وأقرت بوجود عدد من الإشكاليات المتعلقة بمنظومة الشراء العمومي على الخط وأكدت أنه تم الترفيع في سعة التدفق وسيتم قريبا إطلاق النسخة الثانية من هذه المنظومة (TUNEPS 2).

كما أثار السادة النواب جملة من المسائل الاجتماعية ذات علاقة بمشاغل المواطنين حيث تساءلوا عن التقدم الحاصل في معالجة وضعية عمال الحضائر، وعن مدى وجود برنامج لإعادة هيكلة وتشغيل مصنع عجين الورق والحلفاء بولاية القصرين الذي توقف عن العمل منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات. وفي نفس المجال تمت الإشارة إلى وجود عدد كبير من المشاريع المعطلة في عديد الجهات لعجز الدولة على توفير الاعتمادات المالية اللازمة (على غرار مشروع مستشفى متعدد الاختصاصات في باجة وآخر في صفاقس). كما اعتبر النواب ان الشغور الحاصل في عدد من الوزارات مثل الوزارة المكلفة بالصناعة وفي بعض المنشآت العمومية على غرار مجمع فسفاط قفصة أثّر بشكل كبير على مستوى الإنتاجية وأدّى الى تعطل مصالح المواطن وأكدوا على ضرورة التسريع في سد هذه الشغورات.

كما تم التساؤل حول توجهات الدولة في البحث عن مصادر تمويل أجنبية في ظل توقف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وصعوبة التعويل على الذات في المرحلة الحالية لضعف النمو الاقتصادي والوضعية الصعبة للمالية العمومية.

وحول المشاريع المعطلة اشارت السيدة مديرة الديوان إلى أنّ المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المذكور آنفا أحدث لجنة عليا تعمل على إيجاد الحلول للإشكاليات المرتبطة

بإنجاز المشاريع العمومية ودفع المبادرة الخاصة حسب اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن وجود عدة لجان فنية ولجان قطاعية للتنسيق بين الوزارات معتبرة أن تعقّد الوضعيات العقارية هي أكبر معطل لإنجاز هذه المشاريع.

أمّا عن العلاقة مع صندوق النقد الدولي، أكدت ان الشهر القادم ستشهد بلادنا زيارة وفد ممثل لهذا الصندوق لإعداد تقرير تقييمي حول الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية وهو إجراء يخضع له كل بلد عضو مرّة كل سنتين، ويبقى باب المفاوضات مفتوحا.

وفيما يتعلق بملف المعطلين، أوضح مستشار رئيس الحكومة أن القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 اوت 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العام غير قابل للتطبيق في ظل الظرفية الحرجة للمالية العمومية مضيفا أن ميزانية سنة 2024 اقرت 13 ألف انتدابا جديدا ولعل ذلك سيمثل حلا جزئيا لهذا الاشكال.

وبخصوص عملة الحضائر، تمت الإشارة إلى أنه تم إصدار الامر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في17 جوان 2021المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر من أجل حل الملف بصفة نهائية وأن كل تشغيل بعد هذا التاريخ يعتبر غير قانوني ولن يتم تسويته. وفي هذا الإطار، تعهد السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع بتخصيص جلسة مع اللجنة حول موضوع الحضائر لبسط كل جوانبه.

كما تساءل عدد من النواب عن أسباب رصد اعتمادات للهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين رغم إلغائها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 والمتعلق بتدابير استثنائية وعن مآل أعوان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتي تم غلق مقراتها منذ أوت 2021.

وعن هذا التساؤل، أوضح السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع أن هيئة مقاومة الفساد حادت عن أهدافها الأساسية ولم تعمل على مقاومة الفساد وأن غلقها كان من منطلق الحفاظ على المال العام، وأنّه تم تكليف فرق عمل لحفظ الوثائق التي بعهدتها لحماية المبلغين عن الفساد. مشيرا أنه سيتم العمل على إرساء هيكل ناجع في هذا المجال. وأمّا عن الاعتمادات المرصودة لهذه الهيئة وللهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين فهي لخلاص أجور موظفيها.

كما تساءل النواب عن أولويات الحكومة في المرحلة القادمة وهل تم الانطلاق في إعداد المخطط 2026-2035 في ظل غياب مخطط واضح للتنمية. وفي تفاعلها، بيّنت السيدة مديرة الديوان أن تحقيق السيادة الغذائية والسيادة الطاقية هي على رأس هذه الأولويات مع تحسين القدرة الشرائية للطبقة الضعيفة وحماية الطبقة المتوسطة باعتبارها ركيزة للنّمو الاقتصادي في بلادنا.

قرار اللجنة:

تنظيم جلسة يوم 17 نوفمبر 2023 للاطلاع على مشروع تقرير اللجنة حول مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 والمصادقة عليه.

رئيس اللجنة رضا دلاعـي

مقرر اللجنة مراد الخزامي